

تونس في 05 مارس 2015

منشور عدد 14 / 2015

الموضوع: حول ضرورة الإبلاغ عن الحالات المشبوهة من طرف المصحات الخاصة.

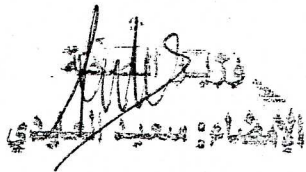
المرجع:- القانون عدد 7 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بحالة الأجنبي بالبلاد التونسية
- الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية.
- الفصل 82 من المجلة الجزائية

تبعاً للمعطيات الواردة على مصالح وزارة الصحة التي تفيد بقبول بعض المصحات الخاصة لجرحى ومصابين أجنبى تعرض عدد منهم إلى طلق نارى وينتمون إما إلى جهات عسكرية أو أمنية أو تابعين إلى تنظيمات مشبوهة دون أن يتم التبليغ عنهم للسلط الأمنية.

وحتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن المرضى والمؤسسات الصحية، يجب على مديري المؤسسات الصحية الخاصة، على غرار المؤسسات الصحية العمومية، وطبقاً لأحكام القانون عدد 7 لسنة 1968 المشار إليه أعلاه والفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية المبادرة بإبلاغ السلط الأمنية على الفور بكل حالات إيواء أجنبى بها وخاصة الحالات المسترابة من الجرحى والمصابين بطلق نارى وبكل الحالات المشبوهة بصفة عامة وذلك حتى تتمكن السلط المعنية من اتخاذ الإجراءات اللازمة فى الإبان.

وإنى أولى أهمية بالغة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور حرصاً على الحفاظ على أمن بلادنا و توقياً من كل المخاطر.

وزير الصحة


الإشهاد: سعيد الحيدى

المرسل إليهم:

- أعضاء الديوان
 - المديرين الجهويين للصحة
 - رئيس الغرفة الوطنية للمصحات الخاصة
 - مديري المؤسسات الصحية الخاصة
- { للإعلام
{ للمتابعة
{ للإعلام والمتابعة
{ للتنفيذ